الخليج العربي في السياسة الامريكية (سياسة الباب المفتوح) حتى عام 1945

أ . م . د . ايهاب حسين علي حسين
الكلية التربوية المفتوحة بابل – وزارة التربية

استلام البحث
2026/6/25م

قبول النشر
2026/8/ 29م

الكلمات المفتاحية: الباب المفتوح .القوى العظمى . النفوذ السياسي

الملخص:

سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) هو مبدأ في السياسة الخارجية الأمريكية صيغ في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحديداً عام 1899،وكان الهدف الأساسي منها ضمان حرية التجارة لجميع الدول وحصولها على فرص تجارية متكافئة فيما بينها على قدم المساواة، اذ ان وزير الخارجية الأمريكي جون هاي (John Hay1838- 1905) ،ومن خلال مجموعة رسائل دبلوماسية أرسلها عام 1899 إلى القوى العظمى آنذاك مثل (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، وإيطاليا واليابان)،كانت ترى الصين محط انظار تجارتها ،اذ كانت الصين تعيش حالة من الضعف (نهاية عهد سلالة تشينغ)، وبدأت الدول الأوروبية واليابان في قضم أجزاء منها وتأسيس ما يُعرف بـ (مناطق النفوذ) ،وخشيت الولايات المتحدة، التي كانت قوة اقتصادية صاعدة وتريد التوسع في السوق الآسيوي، من أن يتم إغلاق السوق الصيني في وجه تجارها إذا ما قُسّمت البلاد الى اجزاء لذلك عملت على أن تتمتع جميع الدول بحقوق تجارية وجمركية متساوية داخل الصين، وألا تمنح الصين امتيازات خاصة لدولة واحدة في منطقة نفوذه ،وافقت معظم الدول الأوروبية واليابان على المقترح الأمريكي،اذ أعلنت كل دولة موافقتها بشرط أن توافق الدول الأخرى تماماً وبلا استثناء ومع ذلك، اعتبر الوزير الخارجية الامريكي تلك الردود موافقة نهائية وأعلن نجاح السياسة .

المقدمة :

سياسة الباب المفتوح هي مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة عام 1899 وأسمتها بـ(بيان المبادئ) وتهدف لتأمين امتيازات متساوية بين الدول التي تتعامل تجاريا مع الصين، ولدعم الوحدة

الصينية إقليميا وإداريا ،وكان البيان قد صدر من قبل وزير خارجية الولايات المتحدة جون هاي (John Hay1838- 1905) وأرسل إلى دول: بريطانيا العظمى، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا واستقبلت في غالبها بتأييد عالمي في الولايات المتحدة، ولأكثر من (40) عاما كانت هي حجر الأساس في السياسات الخارجية الأمريكية ،وكانت المبادئ التي أشارت إلى أنه يجب على كل دولة الحصول على فرص وصول متساوية إلى أي من المنافذ التجارية لكل العالم وعدم انفراد اي دولة بالحصول على امتيازات تجارية او صناعية او سياسية .

من هذا الباب جاءت اهمية الخليج العربي ،اذ تعد منطقة الخليج العربي من أهم أقاليم العالم ، بسبب ،أهميتها الجغرافية التي جعلت منها محط أنظار وتنافس القوى الاستعمارية التقليدية منذُ القدم بدأ بالبرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا ،أما الولايات المتحدة فقد نظرت إليه باهتمام خاص علما إن هذا الاهتمام قد اختلف من فترة إلى أخرى وحسب مقتضيات الضرورة وحسب سياساتها لذا جاءت سياسة الباب المفتوح التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية اول مرة في الخليج العربي عام 1920 عندما طالبت بريطانيا بمبدأ المساواة في الفرص التجارية والنفطية لتلبي رغباتها في تنفيذ سياستها في المناطق التي تراها مناطق نفوذ حيوية وكانت تلك السياسة تقوم على الجانب الاقتصادي الذي كانت تراه باب لدخول المنطقة ،انطلاقا من مبدأ مناصفة الارباح الذي جعل تلك المنقطة باب مفتوح امام شركات الولايات المتحدة ، مما منحها ميزة استراتيجية في غاية الأهمية ، لاسيما وان تلك المنطقة قد عدت من مناطق النفوذ الغربي ، احتفظت منطقة الخليج العربي بأهميتها الجغرافية في الاستراتيجية الأمريكية، وهكذا اصبح الخليج العربي ضرورة اقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة لا يمكن التخلي عنها ،وان سياسة الباب المفتوح جاءت بنتائج مرضية للشركات الامريكية ونجحت في اختراق الاحتكار البريطاني والحصول على امتيازات نفطية خليجية خصوصاً في البحرين والسعودية ،اذ ساعد ذلك النمو الاقتصادي والسياسي الامريكي في المنطقة على هيمنة اغلب الشركات الامريكية .

الجانب الاخر هو الموارد الطبيعية الكثيرة وفي مقدمتها النفط الذي يعد شريان الحياة في العالم الغربي الرأسمالي والسبب الرئيس وراء التواجد الأمريكي في تلك المنطقة بحكم ما تتمتع به من إمكانيات نفطية ضخمة على الصعيد الاحتياطي والإنتاجي، يقابله تضاؤل الاحتياطي الأمريكي وتراجع إنتاجها وتزايد استهلاكها لتلك المادة الحيوية ، والى جانب كل ذلك تتمتع تلك المنطقة بإمكانيات مالية وتجارية جعلتها محط أنظار الاستثمارات العالمية وفي مقدمتها الاستثمارات الأمريكية، فضلا عن كونها اكبر سوق استهلاكية في العالم، مما دفع الولايات المتحدة للتواجد

فيها بعد أن أصبحت في دائرة اهتمامات الأمن القومي الأمريكي ،إذ تؤدي هذه المنطقة دورا مهما في الاقتصاد الأمريكي ،اذ كانت الشركات النفطية صاحبة الشأن الاكبر على باقي الاستثمارات كذلك جانب العسكري لذا تم تسليط الضوء عليها بشكل اكبر دون غيرها .

مما تقدم يتضح ان تلك السياسة اقترنت بالصين وهذا ما اتفقت عليه معظم المصادر ،لكنها طبقت فيما بعد من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الكونغو وافريقيا والفلبين ،وفي الشرق الاوسط رفعتها واشنطن ازاء استئثار لندن بمنابع النفط لاسيما في العراق وامارات الخليج العربي بعد نهاية الحرب العالمية الاولى .

أما في الوطن العربي وإيران، فقد نجحت سياسة الباب المفتوح في انتزاع فرص مساوية لفرص بريطانية في البحث عن النفط وفي استخراجه ضمن مناطق الانتداب البريطاني، باستثناء السعودية والبحرين اللتين انفردت الشركات والمصالح الأمريكية فيهما ،وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كانت شركات النفط الأمريكية تمتلك ثلث شركة نفط العراق، وتحتكر إنتاج النفط في السعودية والبحرين، إلى جانب ممتلكاتها في الكويت وفق سياسة الباب المفتوح .

الاهمية :

تكمن أهمية سياسة الباب المفتوح في إرساء مبادئ التجارة الحرة المتكافئة ومنع الاحتكار الاستعماري ،كما ساعدت هذه المبادرة - التي أطلقتها الولايات المتحدة عام 1899 - على حماية استقلال الصين الاقتصادي، وأسست لانفتاحها العالمي المستقبلي، ومهدت الطريق لإنهاء سياسات تقسيم مناطق النفوذ ، هدفة بالوقت نفسه إلى ضمان حصول جميع الدول على فرص تجارية واستثمارية متساوية داخل أسواق الدول الأخرى، مما يمنع احتكار دولة واحدة لموارد دولة أخرى ويحفز النمو الاقتصادي .

الاشكالية :

عملت على معالجة إشكالية تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ من قِبل القوى الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، واليابان)، وما كان يمثله ذلك من تهديد بطرد المصالح التجارية الأمريكية من السوق الصيني ،وهي ممارسة إدارية حديثة ظهرت لحل إشكالية ضعف التواصل، المركزية الصارمة، وتراكم المظالم داخل الشركات والمؤسسات ، وأزالت الحواجز التقليدية عبر السماح للموظفين بتخطي التسلسل الإداري للمشرف المباشر، ومقابلة الإدارة العليا مباشرة لمناقشة المشكلات، وتقديم الاقتراحات، مما يعزز الثقة والشفافية .

الهدف :

ان الهدف من وضع تلك السياسة وفرضها على واقع السياسة الدولية في ظاهرها هو الحفاظ على التجارة الدولية وضمان عدم التفرد التجاري بالنسبة للدول الاوربية وخاصة في الجانب الاسيوي الذي كان يمثل ذروة التجارة في ذلك الوقت ،اما في حقيقة تلك السياسة (سياسة الباب المفتوح) هو ضمان امريكي لتجارتها هي فقط لان الولايات المتحدة الامريكية كانت في بداياتها وكانت تجارتها في الجانب الاسيوي تجارة ضعيفة ،وكذلك احتكارها لبعض التنقيبات في ذلك الجانب ايضاً ضعيفة ،لذا عملت على تعميم تلك السياسة من اجل تثبيت بعض السياسة التجارية لها .

المبحث الاول :

أولا: جغرافية الخليج العربي :

شغل الخليج العربي موقعاً جغرافياً متميزاً، فهو امتداد مائي للمحيط الهندي، متوغل داخل الأراضي اليابسة، ويقع جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً والعراق شمالاً[1] ،وتقدر مساحته بحوالي (239) ألف كم2، اما حجم مياهه فتقدر بـ (8500) كيلومتر مكعب، وتبلغ ابعاد الخليج العربي (800) كيلومتر طولاً ويتراوح عرضه ما بين (290) كيلومتراً في اقسامه الوسطى وفي قسمه الجنوبي يصل الى (47) كيلومتراً عند مضيق هرمز اما متوسط عرضه فيصل الى (150) كيلو متراً .

الخليج العربي بصفة عامة ضحل نسبياً يبلغ أعمق قسم فيه قرابة (110) متر قرب جزيرة هرمز اما اقل أجزائه عمقاً فتقع في مياه البحر الإقليمي العراقي في رأس الخليج العربي ويمتد بين خطي طول(48) و(57) شرقاً وخطي عرض (24) و (29) شمالاً ، ويقع الى شمال خط الاستواء في المنطقة المدارية في النصف الشمالي من الكرة الارضية ، كما انه يتوسط العالم القديم ويقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا ، فضلاً عن أنه يحتل القسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي، اما الدول المطلة على الخليج العربي فهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان وجمهورية العراق ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة[2].

ومن الناحية الاستراتيجية فان منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية كبيرة وتأتي هذه الاهمية من استراتيجية الموقع الجغرافي للمنطقة حيث تقع بين القارات القديمة الثلاث آسيا – أوربا – افريقيا[3] ،وكذلك تحتوي على مخزون هائل من الثروة النفطية يبلغ اكثر من(55%) من الانتاج العالمي ، ويستمد الخليج العربي قيمته الاستراتيجية من كونه يمثل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي أذ يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عمان والخليج العربي اما المضيق الذي يصل

بينهما فهو مضيق هرمز ، الذي يعد المنفذ الوحيد لبحر شبه مغلق وهو الخليج العربي ويتحكم في كل القوافل البحرية القادمة من المحيط الهندي الى خليج عمان ثم الخليج العربي وبالعكس، وكانت السفن العربية منذ القدم تسلك في ابحارها وهي تنقل البضائع والثروات في الشرق الاقصى والهند طريق بحر الصين في المحيط الهادي ثم البحر العربي حتى رأسه الشمالي جنوب العراق ، ومن هناك تنقل تلك الحمولات براً عبر العراق الى حلب لموانئ البحر المتوسط ليتم نقلها الى البندقية وبقية انحاء اوربا ، كما انه يمثل عنق الزجاجة الاستراتيجي الذي يتدفق منه (40%) من النفط الذي يصدر الى العالم أي (20) مليون برميل بمعدل (800) الف برميل كل ساعة الى الغرب .

ثانيا :المصالح الامريكية في النفط العربي :

1. العراق :

بالنسبة للعراق، فقد كانت المصالح التجارية الأمريكية فيها ضئيلة ، بشكل عام آنذاك[4]، ومع ذلك ابدت الحكومة الأمريكية اهتماماً بتعيين القناصل منذ عام 1889 حيث كان القنصل البريطاني ويليام تويدي (1836- 1914 William Tweedie) قبل هذا التاريخ في بغداد يقوم بمهمة رعاياه مصلحة المواطنين الأمريكان في العراق منذ عام 1882 حتى عام 1889 حيث تم تعيين أول قنصل أمريكي في بغداد وهو جون هنري(1849- 1910 John Henry) علماً ان هذا التاريخ يمثل بداية سياسة الباب المفتوح الذي شرعة به الولايات المتحدة ،وهذا كانت بدايات تطبيق سياسة المفتوحة التي من خلالها خرجت الولايات المتحدة من مبدأ مونرو (1823) التي جعلت من الولايات المتحدة تكون داخل اطار القارة الامريكية وكان اندفاعها تدريجي وبسياسة مدروسة جعلت الكثير من الدول تعتمد عليها وتطالب بمعاهدات ثنائية وحماية اقتصادية وعسكرية منها لذلك نجد ان سياسة الباب المفتوح جاءت في وقت كانت الكثير من الدول تعش حالة من التشتت السياسي خاصة اذا علمنا ان بعد مدة من الزمن بدأت بوادر الصراع المحتدم بين الدول الاوربية على اثرها حدثة الحربين العالميتين[5].

وازاء هذا الموقف للولايات المتحدة وافقت الحكومة البريطانية على توقيع اتفاقية في الحادي والثلاثين من تموز عام 1928 عرفت بـ (اتفاقية الخط الأحمر) حصلت بموجبها شركة استثمار الشرق الأدنى الأمريكية على نسبة (23.75 %) من أسهم شركة نفط العراق على قدم المساواة مع الأطراف المساهمة الأخرى المتمثلة بالمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية [6]، ولقد كانت هذه بداية لنجاح الولايات المتحدة في التغلغل إلى نفط الخليج العربي.

2. الكويت :

بعد اكتشاف النفط في دول الخليج العربي، استطاع فرانك هولمز (1874- 1947 Frank Holmes) ممثل الشركة الشرقية العامة في منطقة الخليج العربي أن يحصل عام 1926 على وعد من الشيخ احمد بن جابر بالحصول على امتياز نفطي بشركة النفط الانكلوا – الايرانية التي كانت الحكومة البريطانية تملك نصفها غير ان الرسميين البريطانيين كانوا لا يثقون به فرفضوا عرضه ،فلما يئس من إثارة اهتمام الشركات البريطانية اتصل بشركة الخليج العربي الامريكية ،وعرض عليها امتيازه وابرم معها عقدا في تشرين الثاني عام 1927، اظهر البريطانيون معارضتهم لذلك الاتفاق حين اخذت المؤسسة تتفاوض مع الشيخ احمد من اجل تحويل الامتياز الى شركة نفط الخليج العربي ،ويبدو ان الشيخ كان مستعدا لان يمنح الامتياز بشروط تقبلها الشركة الامريكية، وبحسب قيود اتفاقية الحماية الموقع مع شيوخ الكويت عام 1820 تدخلت وزارة المستعمرات البريطانية واصرت على ان ينص الامتياز على بند الجنسية البريطانية واوضحت انه ((ما من شركة غير بريطانية تستطيع الحصول على امتياز في الكويت))[7].

بعد قيام السفير الامريكي أندرو ميلون في لندن بالتوسط لدى الحكومة البريطانية وافق البريطانيون على السماح لشركة الخليج العربي بالحصول على الامتياز بالاشتراك مع شركة بريطانية وبعد جولة من المفاوضات قررت الشركتان (الأنجلو - ايرانية) وهي بريطانية و(الخليج العربي المتحدة) وهي امريكية في 14 كانون الاول 1933 تم التوصل الى اتفاق بين الشركات البريطانية والأمريكية وانطلاقاً من سياستهم الرامية بجعل هذه المناطق مفتوحة امام شركاتهم والعمل بمناصفة لاستثمار نفط الكويت وهذا الفكرة التي جاءت بها الشركات الامريكية من اجل الدخول دون منازعة مع الشركات الموجودة في دول الخليج وايران بوقت واحد وهذه السياسة الباب المفتوح لان هذه الشركات سوف تدخل بطلب من الدولة وفق اتفاقيات وبروتوكولات ،وفي شباط عام 1934 تم الاتفاق بين الشركتين على تأسيس شركة نفط الكويت بـ (200) الف سهم قيمة كل منها جنيه واحد على ان تمتلك كل شركة نصف الأسهم.

تأسست شركة نفط الكويت المحدودة عام 1934 كتعاون بين شركة النفط الأنجلو-إيرانية معروفة حالياً (بشركة البترول البريطانية بي بي) ،وشركة غالف للزيت الأمريكية والمعروفة حالياً بشركة شيفرون، و منحت الشركة الحق الحصري في التنقيب عن البترول في الأراضي الكويتية في ديسمبر من نفس العام في عام 1936 اكتشف النفط في الكويت عند حفر أول بئر تجريبية في حقل بحرة النفطي إلا أن الكميات المكتشفة لم تكن ذات جدوى اقتصادية ،وفي عام 1938 تم

اكتشاف النفط في حقل برقان والذي يعد ثاني أكبر بئر نفطي في العالم مما شجع الشركة على تطوير الحقل والبدء في الإنتاج إلا أن عمليات التنقيب توقفت نتيجة الحرب العالمية الثانية [8].

3. المملكة العربية السعودية :

تعود البدايات الأولى للاهتمام الأمريكي بالنفط السعودي لعام 1922 حينما طلب فرانك هولمز ممثل الشركة الشرقية العامة في منطقة الخليج العربي من عبد العزيز ال سعود في أثناء انعقاد مؤتمر العقير في 28 تشرين الاول 1922 منحة امتياز للتنقيب على النفط في الاحساء [9] ،وعلى الرغم من تحذيرات برسي كوكس(1864- 1937 Percy cox) المندوب السامي البريطاني في العراق لمنع الأخير من الاستجابة لطلب هولمز ، إلا ان الأخير حصل في 23 آب 1923 على الامتياز بعد أن تعهد بدفع مبلغ (2000 باون) سنوياً مقابل ذلك وبعد سنتين من العمل في منطقة الامتياز أعلنت الشركة إخفاقها في العثور على النفط ، مما دفع ابن سعود إلى إلغاء الامتياز عام 1928 ، بعد أن توقفت الشركة عن دفع الديون المترتبة بذمتها لحكومته[10].

مع اكتشاف النفط في العراق والكويت توجهت الولايات المتحدة نحو الاهتمام بأجراء مسح جيولوجي في السعودية أوكلت عملية المسح للمهندس الأمريكي كارل تويتشل (1885- 1968 Karl Twitchell) الذي أوضحت نتائج فحوصاته المختبرية للتربة السعودية عن احتمال وجود المعادن فيها ، وفي مقدمتها النفط ونتيجة لذلك ، وبناءً على طلب ابن السعود ، اخذ تويتشل يحاول إيجاد شركة أمريكية مناسبة للتنقيب عن النفط في السعودية ، وقد وافقت شركة ستاندارد اوف كاليفورنيا على اقتراحات توتيشل ،وفي آذار 1933 أرسلت ممثلها لويد هاملتو إلى جدة برفقة توتيشل للتفاوض مع المسؤولين السعوديين بشأن الامتياز النفطي. ولم تستمر المفاوضات طويلاً ففي 29 أيار 1933 حصلت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا على امتياز نفطي شمل مساحة (360,000) ميل مربع فضلا عن منحها حقوق الأفضلية للحصول على امتيازات نفطية أخرى في السعودية[11].

وفي الوقت نفسه الذي بدأت فيه عمليات التنقيب عن النفط في السعودية كانت شركة كاليفورنيا تضغط على وزارة الخارجية من اجل إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي هناك ، إلا ان وزارة الخارجية ردت ، وبناءً على تقرير قنصلها في الإسكندرية في 23 آذار 1937 ، بان المصالح الأمريكية لا تبرر إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي هناك[12] ، إلا ان اكتشاف النفط في 4 آذار 1938 في حقل الدمام بكميات تجارية والاهتمام الذي أبدته إيطاليا وألمانيا واليابان بالنفط السعودي وبإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية حينئذ دفع الحكومة الأمريكية إلى إعادة النظر في الموضوع .

بدأت عمليات شحن النفط السعودي إلى الأسواق العالمية في أيار 1939 وفي نفس الشهر وتحديداً في يوم 24 منه بادرت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إرسال تعليماتها إلى وزيرها المفوض في القاهرة بيرت فش بالتوجه إلى السعودية ودراسة إمكان إقامة تمثيل دبلوماسي يتناسب وحجم المصالح الأمريكية هناك، كما أصدرت تعليمات مماثلة إلى وزيرها المفوض في بغداد بول نابنشو(Paul Knabenshue 1883-1924)[13].

إجاب كل من فش ونابنشو ، على برقية الوزارة في 21 حزيران 1939 ، بضرورة إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي في السعودية بسبب ازدياد حجم المصالح الأمريكية هناك ،وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على تلك المقترحات وعينت فش وزير غير مقيم لدى السعودية إلى جانب مسؤولياته في القاهرة وفي بداية شباط 1940 وصل فش إلى جدة حيث قدم أوراق اعتماده إلى الملك عبد العزيز بن سعود' وهكذا كان النفط عامل أساسيا في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين مبنياً العلاقات الاقتصادية والمصالح العليا بين الدولتين وعلى السياسة التي تبنتها امريكا في الباب المفتوح الذي فتح الباب للاقتصاد والاستثمارات للجميع الدول ولكن نجدها قد استخدمته في غايات تجعل دول الخليج ترغب الاستثمارات الامريكية على غيرها من خلال السياسة مناصفة الارباح وغيرها من السياسات الاخرى [14] .

4. الامارات العربية السبع :

وفي دولة الامارات العربية المتحدة يعود تاريخ البحث عن النفط في دبي الى عام 1927 ،وحين حصل هولمز على امتيازات التنقيب عن النفط ثم باعها جميعها الى الشركات العالمية وقد اسست شركة (دي، بي، سي) بالأصل لتتمتع بامتياز البحث عن النفط في البر ، ومنحت شركات النفط المحدودة وهي فرع من شركة نفط العراق امتياز للتنقيب عن النفط في دبي والشارقة عام 1937 ورأس الخيمة عام 1939 وبتأريخ 11 كانون الثاني عام 1939 وقع شيخ ابو ظبي مع شركة امتيازات النفط المحدودة امتياز لمدة 75 عام وفي عام1962 تغير اسم الشركة فاصبح (شركة نفط ابو ظبي المحدودة) وفي كانون الاول 1963، بدأ الانتاج التجاري في منطقة امتياز الشركة وصدرت اول شحنة من النفط في العام نفسه من ميناء جبل (الظنة) هذا في المجال النفطي كذلك في المجالات الاخرى الاستثمارية ولكن النفط اخذ الحيز الاكبر منها كون ان امريكا في تلك المدة كانت بحاجة الى احتياطي كبير ذلك بسبب ان احتياطيها كان لا يسد الحاجة [15].

5. قطر :

اما في قطر وازاء الضغط البريطاني اضطر شيخ قطر الى منح شركة البترول الانكلو – ايرانية في عام 1932 امتياز للتنقيب عن النفط في قطر، ومياهها الاقليمية وقد حولت الشركة حق

امتيازها هذا الى شركة البترول التابعة لشركة نفط العراق التي اسست بدورها (شركة تنمية قطر للبترول المحدودة) ، ثم غيرت اسمها بعدئذ في عام 1935 الى (شركة نفط قطر المحدودة) ، وقد تأكد للخبراء في عام 1939 وجود النفط في قطر، وكان يؤمل استثماره ، ولكن الاعمال توقفت بسبب الحرب العالمية الثانية، ولم تعد الشركة الى العمل الا في عام1947 وفي نهاية عام 1949 كانت الشركة قد اكملت المرحلة الاولى من برنامجها للتنمية إذ اتمت حفر تسعه آبار منتجة[16].

6. البحرين :

اما العقد الخاص بالبحرين حصلت بريطانيا عام 1914 على تعهد من شيخ البحرين بأنه لا يسمح الى اي جه اخرى للتنقيب عن النفط بدون موافقة بريطانيا فتدخلت الخارجية الأمريكية ، وتوصلت الى اتفاق هو ان تقوم شركة ستاندرد اويل كومبني اوف كاليفورنيا وتكليف منها تقوم شركة نفط البحرين التي تأسست عام 1930 وهي مسجلة في كندا وذات ادارة بريطانية ، وفي مايس عام 1932 تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في منطقة العوالي عام 1934 تم تقديرها 40 الف طن ، واما شركة البحرين (بابكو) التي تعمل اليوم وفقا للامتيازات الممنوحة بموجب اتفاقية عام 1934 فأنها تلك الشركة التي اسستها شركتا ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا وتكساس اويل ، اذ اشتركت الاخيرة بنسبة (50%) من اسهم شركة بابكو في تموز 1935 ويرمز لها اختصارا بكالتكس [17].

7. إيران :

ان اهمية منطقة الخليج العربي لم تكن مقتصرة على انه ممر ملاحي فحسب، بل ازداد ذلك في أواخر القرن التاسع عشر واتخذ صورة واضحة في مطلع القرن الذي يليه حينما تم توقيع على أول امتياز نفطي في إيران عام 1901 بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني وليم نوكس دارسي من اكتشاف النفط في مسجد سليمان جنوب بلاد فارس عام 1908، وفي الوقت نفسه، استغل الأمريكيون الضائقة المالية التي كانت تمر بها إيران في مطلع العشرينات من القرن العشرين للحصول على امتيازات نفطية في شمال إيران. وفعلاً تمكنت شركة جيرسي ستاندرد في الأول من ايلول عام 1921 من الحصول على امتياز للتنقيب لمدة (55) عاماً في خمس مقاطعات شمال إيران وفي مقابل (5) ملايين دولار قدمتها إلى الحكومة الإيرانية و (10%) من العائدات سنوياً ، إلا أن موافقة الشركة الأمريكية على بيع حصص في الامتياز لشركة النفط البريطانية . الإيرانية أدى إلى اسقاط ايران للاتفاقية (لِعداء إيران لبريطانيا) [18] .

8. عُمان :

حصلت بريطانيا في 10 كانون الثاني 1923 على تعهد من سلطان مسقط وعمان تيمور بن فيصل (1913-1932) التزام بموجبه بمعدم منح أي امتياز نفطي في بلاده دون استشاره الحكومة البريطانية بذلك، منح تيمور شركة دارسي امتياز للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المنتجات، وتنفيذا لهذا الاتفاق قامت بعثة جيولوجية بريطانية بأجراء المسوحات الأولية ووصل الى عمان الدكتور ليز وواشنطن جراي وقاما بدراسة المنقطة المحيطة بالعاصمة ورافقهما الضباط ، وحصلت البعثة على حق التنقيب في المناطق الساحلية فقط [19] ، دون التنقيب داخل عمان لأنها كانت تحت سيطرة الامام بسبب الانفصال الدائم بين الامامة والسلطنة وفقا لاتفاقية السيب، في 25 أيلول 1920 التي عقد بين السلطان تيمور (1886-1965) والشيخ عيسى بن صالح الحارثي(1874- 1946) نيابة عن الامام محمد بن عبد الله الخليلي(1922- 2000)، لم توافق بعثة جورج واشنطن في اكتشاف أي شيء من الوجهة التجارية وانتهت مدة الامتياز بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاعطاء [20] .

دخلت الشركات الامريكية في عقد الثلاثينيات في صراع مع الشركات البريطانية للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في عمان بعد حصولها على امتيازات في دول مجاورة في كل من البحرين 1932 والسعودية 1933 ونصف امتياز الكويت 1934 واخير عمان 1937 بعد وساطة قام بها السلطان نفسه بأرساله نماذج من نضوح نفطي لشرطة نفط كاليفورنيا وهذا ما عارضته بريطانيا لأنها تعد ان شرطة الامتيازات النفط المحدودة البريطانية ذات اسبقية ولا توافق *دخول أي شركة منافسة الى المنطقة، ، اسرعت الشركات بريطانيا (شركة نفط العراق)الى عقد معاهدة جديدة مع سلطان مسقط وعمان في 24 حزيران 1937 حصلت فيها التنقيب في المنطقة الذي شمل مسقط وعمان وظفار لمدة (75) سنة، تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في 1964 [21] .

وجهت الولايات المتحدة الامريكية انظارها صوب شرق افريقيا والمحيط الهندي لقربهما من الخليج العربي ذي الاهمية الاستراتيجية في المواصلات البحرية بين بلاد الشرق والغرب، واخذت السفن الامريكية تتردد على زنجبار للتبادل التجاري منذ عام 1825، وفي العام التالي وصلت سفينة اخرى قادها التاجر ادموند روبرتس(1784- 1836 Edmund Roberts)، وشهد عام 1828 ترحيب السيد سعيد بن سلطان بقدوم روبرتس الى زنجبار.

عاود ادموند روبرتس نشاطه التجاري بوصوله على متن السفينة الحربية (بيكوك) الى مسقط في 18 ايلول 1833 حاملا معه رسالة من الرئيس الامريكي اندرو جاكسون(1829-1837 A.

Jackson) لتوثيق العلاقات التجارية مع السلطنة، وبعد عقد اجتماعات عدة بين الجانبين، تم التوصل الى اتفاقية ، للتجارة والصداقة في 21 ايلول 1833، تكونت من تسعة بنود ، الامر الذي يدلل على حرص الولايات المتحدة في توسيع تجارتها مع ممتلكات السلطنة الافريقية والاسيوية، مع التذكير بدور السيد سعيد بن سلطان في تطور صلات بلاده التجارية مع الامم الاخرى [22].

وقد حصل الامريكيون بموجب الاتفاقية على امتيازات تجارية وقضائية في ممتلكات السلطنة الافريقية والاسيوية، وبمقتضاها اخذ تجارهم يدفعون ضريبة قدرها (5%) كرسوم على البضائع التي يجلبونها الى موانئ عمان وشرق افريقيا، واعفائهم من رسوم الارشاد الملاحي في موانئه، كما أصبح من حق القنصل الامريكي في السلطنة الفصل في المنازعات التي تنشا بين رعايا دولته .

شهدت كذلك تصاعد وتائر العلاقات التجارية الامريكية مع زنجبار([23])، اذ اوردت المصادر التاريخية ان عدد السفن الاجنبية التي رست في ميناء الاخيرة كان (41) سفينة، من بينها (32) سفينة امريكية، بلغ مجموع حمولتها (5497) طنا، منها (20) سفينة جاءت من ميناء سالم في ماساتشوستس و (3) من نيويورك وبوستن، والباقي من موانئ امريكية اخرى لم يذكر اسمها.

اما بالنسبة لهدايا الحكومة الامريكية التي ارسلت الى سلطان عمان وزنجبار فتألفت من مركب قدرت كلفته بـ(2000) دولار امريكي تم حفظه في صندوق معدني من الصفيح لربطه بالسفينة سلطانة، لمنع الصدأ عنه، فضلا عن مجموعة من الاسلحة النارية التي نقش عليها باللغة العربية عبارة "هدية من رئيس الولايات المتحدة الى امام مسقط"، وشمعدانات ومرآتان فاخرتان وصندوقا معدنيا كبيرا مملوء بـ (50) علبة من انواع الحلوى الطبية للأمراض المزمنة[24].

على ان تلك العلاقات لم تخل من حالات عكرت صفوها بعد ان ظهرت بوادر خلاف بين سعيد بن سلطان، وجارلس وارد (C. Ward 1816- 1876) القنصل الامريكي في مسقط، الذي تسلم مهام عمله في 24 كانون الثاني 1846، بسبب تدخله في الشؤون القضائية للسلطنة، مستندا الى المادة الثانية من اتفاقية عام 1833، التي نصت على حق دخول الامريكيين كل الموانئ الخاضعة للسلطان، لكن الاخير اصر على ان يقتصر ذلك على زنجبار[25]، وبعث برسالة الى الرئيس الامريكي ، يقول فيها: "يجب ان تبعث لي برسالة تمنع اي شخص يتصرف معي بطريقة غير ودية"، الا ان السلطان لم يتلق جوابا على رسالته مما ادى الى توتر العلاقات بين الجانبين، لدرجة ان اقدم السلطان عام 1850 على حجز (جارلس وارد)، مما تسبب في قطع العلاقات التجارية بين البلدين، وطلب السلطان من (وارد) تنكيس علم القنصلية لبلاده في عمان.

القت هذه الحادثة بظلالها على مسيرة تجارة عمان الخارجية مع الولايات المتحدة، الامر الذي دفع السلطات الامريكية الى ارسال العميد البحري جي. اج. اوليك الذي يشغل منصب قائد

القوات الامريكية في شرق الهند والصين، على متن السفينة (سايسكو بهاما) الى زنجبار عام 1851، وكان السيد سعيد بن سلطان قد غادر الاخيرة الى مسقط، بعد ان ولى ابنه خالد ادارة شؤون زنجبار، فقدم المبعوث الامريكي استفسارا الى خالد عن الصعوبات التي حصلت اثناء تولي تشارلز وارد(Charles Ward 1816- 1876) مهام القنصلية، كما اعرب عن سوء حظه لأنه لم يحظ بمقابلة السلطان، لكنه طلب من خالد تسليم رسالة الى والده، معربا عن امله في تحسن علاقات البلدين، لذلك شهدت السنوات اللاحقة تصاعد في حجم التبادل التجاري، وقدرت المصادر التاريخية عدد السفن التي دخلت ميناء مسقط وخرجت منه سنويا بـ (60) سفينة حمولتها (16000) طنا، وهذا العدد يعادل ضعف ما كان يأتي من السفن الاوربية في المدة [26].

وفي محاولتنا بيان الاسباب التي دفعت سعيد بن سلطان الى التقارب مع الولايات المتحدة في تلك المدة المبكرة من تأريخ بلاده الحديث، حتى تكون مستعدة لتقديم العون لبلاده بهدف ترسيخ اركان دولته، كان مقتنعا بعدم وجود اطماع سياسية امريكية في ممتلكات السلطنة، عكس الحال مع بريطانيا وفرنسا التي كانت تتدخل في الامور السياسية، فضلا عن رغبته بزيادة ايرادات خزينة بلاده التي كانت تعاني من كثرة المصروفات، كما احتاج سلطان عمان وزنجبار الى اموال للانفاق على اسطوله الضخم ودفع رواتب الجند وتسديد نفقات تسليحهم، ولتغطية ما كان يقدمه لاتباعه من الحكام المحليين من الهدايا والمنح، واوجه الصرف على الضيوف والزوار، وغيرها من الامور الاخرى التي تتطلبها مستلزمات تعامل الملك مع رعاياه او مع ممثلي الامم الاخرى[27].

المبحث الثاني :

اولاً : التدخل السياسي الأمريكي في الخليج العربي :

1. المملكة العربية السعودية :

فيما يخص العلاقات الدبلوماسية الأمريكية-السعودية فان ابن سعود أبدى في 29 أيلول 1928 الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية [28] ،إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية أبدت تحفظها إزاء ذلك ،وجدد السعوديون رغبتهم تلك اذ خاطبوا وزارة الخارجية الأمريكية ،عبر القنصلية الأمريكية في عدن، في 13 تشرين الاول 1928 من خلال رسالة رسمية تضمنت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بابن سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وتوابعها ، إلا ان تلك الدعوة لم تلق الاستجابة[29].وقد نسب الرفض إلى إن المصالح التجارية الأمريكية لم تكن ذات شأن مهم في السعودية، فضلا عن ان الاعتراف بابن سعود سوف يثير مسألة الاعتراف بإمام اليمن ،وعلى أية حال فان الولايات المتحدة الأمريكية

اعترفت بالحكومة السعودية في منتصف نيسان1931 بعد ان عقدت تلك الحكومة معاهدات مع ألمانيا وتركيا وإيران [30].

بدأت عمليات شحن النفط السعودي إلى الأسواق العالمية في أيار 1939وفي نفس الشهر وتحديداً في يوم 24 منه بادرت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إرسال تعليماتها إلى وزيرها المفوض في القاهرة بيرت فش بالتوجه إلى السعودية ودراسة إمكان إقامة تمثيل دبلوماسي يتناسب وحجم المصالح الأمريكية هناك ،كما أصدرت تعليمات مماثلة إلى وزيرها المفوض في بغداد بول نابنشو إجاب كل من فش ونابنشو ،على برقية الوزارة في 21 حزيران 1939، بضرورة إقامة تمثيل دبلوماسي أمريكي في السعودية بسبب ازدياد حجم المصالح الأمريكية هناك وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على تلك المقترحات وعينت فش وزير غير مقيم لدى السعودية إلى جانب مسؤولياته في القاهرة، وفي بداية شباط 1940 وصل فش إلى جدة حيث قدم أوراق اعتماده إلى الملك عبد العزيز بن سعود[31] ، وهكذا كان النفط عامل أساسيا في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين .

وفي الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة بالسعودية كان جون فيلبي(1885- 1960 John Philby) مستشار ابن سعود يقوم باتصالاته مع جارلس كرين الذي كان يقوم بزيارة إلى الجزيرة العربية في نيسان 1931 حيث تم ترتيب مقابلة بينه وبين أبن سعود في أواخر نيسان من ذلك العام . وكان ابن سعود يسعى إلى أيجاد سبيل للخروج من الضائقة الاقتصادية التي كانت تعاني منها بلاده [32] ،وقد إشار ابن سعود أثناء اجتماعه مع كرين إلى رغبته في تطوير إمكانيات بلاده الاقتصادية والكشف عن كميات كافية من الماء وبالأخص الآبار الارتوازية في كل من نجد والحجاز ،وقد استجاب كرين لهذه الدعوى واقترح استقدام أحد المهندسين الأمريكان وتكليفه بمهمة مسح بعض مناطق نجد والحجاز والكشف عن احتمالات وجود المعادن والمياه فيها، وإمكانية التطوير في المجالات التي تسعى الولايات المتحدة العمل بها مع السعودية لاسيما في الجانب النفطي للمملكة وفق السياسة المعمول بها والتي تعطي الاولوية للشركات الامريكية سعياً منها لفتح الباب امام تلك الشركات وتطوير الجانب الاستثماري [33].

ثانياً : النشاط التبشيري الأمريكي في الخليج العربي :

لم تقتصر نشاطات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية على المجال التجاري وانما تعداه إلى الجانب التنصيري التبشيري أو (التنصيري) وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، فلقد اتخذت من التنصير وسيلة لتغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتعود بدايات فكرة ارسال بعثات تنصيرية إلى خارج الولايات المتحدة حينما أسست "هيئة

المندوبين الأمريكان للبعثات التبشيرية الخارجية" في عام 1810 ومقرها مدينة بوسطن وتم عام 1813 ارسال أول منصر "مبشر" إلى الهند. وفي عام 1839 وصل الدكتور جرانت أول مبشراً أمريكي بروتستانتي إلى العراق إلا أن النشاط التنصيري الأمريكي لم يمتد بشكل واسع إلى منطقة الخليج العربي إلا بعد تأسيس "البعثة التبشيرية العربية" عام 1889 من قبل الدكتور جون لانسنغ(1851-1939 John Lansing)من معهد اللاهوت التابع للكنيسة الاصلاحية الهولندية وتلاميذهم وهم فيليب فيليبس مع جيمس كانتين وصموئيل زويمر، اللّذين يُعدان أبرز "المنصرين" الأوائل في منطقة الخليج العربي [34].

لقد اختارت البعثة البصرة أول محطة لها لنشر المسيحية في الجزيرة العربية ومشيخات الخليج بسبب موقعها الاستراتيجي على رأس الخليج العربي لكونها أكبر وأهم ميناء في شرقي الجزيرة العربية. وتوسعت مساحة امتداد الارسالية بحيث تمكنت من افتتاح أربعة مراكز جديدة في كل من البحرين عام 1893، ومسقط في العام نفسه، والكويت عام 1909، وأخيراً المحمرة ، كما انهم حاولوا افتتاح مركز لهم في قطر إلا أن محاولتهم باءت بالفشل .

لقد مارست البعثة أنشطة متعددة تهدف جميعها إلى خدمة أهدافها التنصيرية وجمعت ما بين التبشير بالمذهب البروتستانتي بشكل مباشر، وبتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتربوية. فقد انشأت الارسالية مكتبة الكتاب المقدس في البصرة [35]، وقام زويمر بتوزيع الكتب الدينية المسيحية، فضلاً عن إصداره الملصق الدعائي في عمان الذي قال فيه بالنص " محمد والمسيح على أي منهما تعتمد " ولقد أثار عمله هذا غضباً واحتجاجاً من المسلمين.

كما نشط المنصرون في ميدان تقديم الخدمات الطبية في منطقة الخليج العربي واتخذوها وسيلة لتحقيق غاياتهم. فعلى سبيل المثال كانت تخرج مجموعات منهم بجولات استطلاعية في مناطق الخليج العربي المختلفة ، آخذين بنظر الاعتبار أن يصاحب كل مجموعة طبيب يقدم الخدمة الطبية للناس في حين يقوم آخرون بتوزيع الكتب الدينية المسيحية ولقد عبر الدكتور بول هاريسون عن ذلك بصراحة حينما قال : " لقد وجدنا نحن في الجزيرة العربية لنجعل رجالها ونساءها نصارى". ومن أبرز أعمال البعثة في مجال الخدمات الطبية، قيامها ببناء أول مستشفى تنصيري في منطقة الخليج العربي باسم مستشفى ميسن التذكاري في البحرين عام 1903 ،وفي البصرة والكويت عام 1911، أما بالنسبة لسلطان نجد عبد العزيز آل سعود فقد رفض إقامة مراكز ثابتة في بلاده رغم علاقته الوثيقة مع الدكتور بول هاريسون (1883- 1910 Paul Harrison) [36].

لم ينحصر نشاط الارسالية للتنصير على المجال الطبي بل شمل المجالين التعليمي والثقافي ولقد كان نشاط الارسالية التعليمي قد بدأ مع رجوع جون فان ايس (John Van 1949 -1879 Ess) وزوجته من اجازتهما عام 1903 واصبحا مسؤولين عن التعليم وبعد الحصول على الموافقة، تمكن من فتح مدرسة للبنات باسم (مدرسة الرجاء العالي للبنات) في البصرة. وفي عام 1913 قررت الارسالية أن تبدأ نشاطها التعليمي في الكويت فأنشأت مدرسة خاصة لتعليم المكفوفين ولقد كان هدف المدارس "التنصيرية" هو تحويل المسلم عن دينه الاسلامي إلى النصرانية أو على الأقل تشكيكه بدينه ، لذلك اكثروا من انشاء دور خاصة لرعايا الايتام والمسنين في كل من البحرين ومسقط والكويت، فضلاً عن انشاء عدد من الكنائس [37] .

لقد كان الهدف من هذه النشاطات، التي حققها المنصرون هو الترويج للمصالح الأمريكية فالتنصير لم يكن سوى وسيلة من وسائل التوسع الاستعماري ،لذلك واجه"المبشرون الأمريكان" منافسة من "المبشرين الفرنسيين" في الخليج العربي وبخاصة في مسقط وقد تعرضوا للمقاومة من قبل السلطات العثمانية في مناطق نفوذها [38] ،إذ منعت منتسبي الارسالية من القيام بجولات تنصيرية ووضعت مسكن المرسلين تحت المراقبة واعتقلت موزعي الانجيل التابعين للإرسالية واقفلت حوانيتهم. لقد أدت تلك النشاطات إلى تأجيج النزاع بين الطوائف المسيحية من البريطانيين والفرنسيين أنفسهم حيث حاول كل منهم ربط تلك الطوائف بمصالحهم عن طريق ترغيبهم بحكم أجنبي[39] . ولأجل هذا الصراع عقدت مؤتمرات عالمية للتنسيق فيما بينهم لتحقيق مصالحهم. إلا أن ذلك لم يضع حداً لعمل "المبشرين الأمريكان" وذلك لأن سلطات القنصلية الأمريكية كان لها دور كبير في تسهيل عملهم وقد أشار "أحد المبشرين الأمريكان" إلى ذلك حينما قال: " ... ان قوة وجودنا وتأثيرنا في البلد الذي نعمل فيه تعتمد على كفاءة السلطات القنصلية ".

ظهر تأثير عمل المنصرين على السياسة الأمريكية فيما بعد بوصفه وسيلة للتغلغل إلى المنطقة فكتب شارلز هاملتون قائلاً: " يعترف الكثيرون بأنه لولا العمل الرائع الذي مارسته الارسالية العربية لما استطاع رجال الأعمال الأمريكان أن يساهموا في استثمار حقول النفط الهائلة في الشرق الأوسط " [40] ،ومما سهل للولايات المتحدة الأمريكية النفوذ إلى المنطقة، ما أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسن (Woodrow Wilson 1924 -1856) (1912 -1920) من بنود تتعلق بحق تقرير المصير ونشر الديمقراطية وذلك في الثامن عشر من كانون الثاني عام 1918، وكان لهذه البنود صدى طيب في المنطقة [41] .

ومن أجل وضع مبادئ ولسون موضع التنفيذ، أكدت الولايات المتحدة ضرورة تبني سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) ،ومنع تقسيم العالم لمناطق نفوذ من خلال ازاحة الحواجز المغلقة أمام الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد اتفاق بريطانيا وفرنسا على اقتسام أملاك الدولة العثمانية وتقسيم الثروات في مؤتمر سان ريمو في نيسان عام 1920 ،مما أثار حفيظة الولايات المتحدة ،وخصوصاً انها أدركت أهمية النفط خلال الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) ،وعدم قدرة أية دولة في العالم خوض غمارها إن لم يكن لديها كمية كافية من النفط. لذلك أكد المسؤولون الأمريكان على منحهم فرصاً متساوية ولا سيّما ان الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ساعدت بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب ولابد من مكافأتها على ذلك [42].

ثالثاً :النشاط العسكري الأمريكي في الخليج العربي :

واجه النشاط الامريكي هذا معارضة الحكومة البريطانية التي اعتبرته تهديدا لمصالحها في المنطقة، واقترحت في أيار 1943 أن تكون طلبات المساعدات العسكرية عبر قنوات بريطانية. الا ان الحكومة الأمريكية اعترضت على ذلك لعدم وجود اتفاق سابق يلزم الولايات المتحدة بالعمل من خلال البريطانيين باستثناء ما يخص تركيا، ويبدو ان اعتماد حكومة بريطانيا على الدعم الأمريكي خلال الحرب جعلها تتراجع عن موقفها هذا في 8 تموز 1943، وبعد يوم واحد من هذا التراجع طلبت الحكومة السعودية من الولايات المتحدة تزويدها بأسلحة شملت ذخيرة دبابات، ومدافع مضادة للطائرات، وطائرات إلى جانب طلب إرسال بعثة عسكرية للتدريب على استخدام تلك المعدات والأسلحة [43].

ونتيجة لذلك قام الجنرال رالف رويز قائد القوات الأمريكية في(الشرق الأوسط) بزيارة السعودية في 11كانون الاول 1943 ليقف بنفسه على احتياجات السعودية من الأسلحة ،وتم الاتفاق في هذه الزيارة على بناء قاعدة جوية في الظهران[44] وبموجب توصية رويز تسلمت السعودية (1600) بندقية و(350) ألف اطلاقة ذخيرة في 20 آذار 1944 أعقبها في نيسان من السنة نفسها وصول بعثة تدريبية برئاسة العقيد كاريت شومبر (Garret Shomber) وبذلك أصبحت مسؤولية حفظ الأمن والدفاع عن المملكة من مهام الولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بعيدة المدى[45].

اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939، وأعلنت السعودية حيادها في هذه الحرب ،إلا إنها أثرت تأثيراً كبيراً على وضع السعودية، لا سيما وضعها الاقتصادي، بسبب تناقص عدد الحجاج والنقص أصلاً في الإنتاج الزراعي كما أدت الحرب إلى انخفاض الصادرات النفطية

السعودية ونتيجة لذلك اصبح وضع ابن سعود المالي حرجا جداً في الداخل ومما زاد الأمر تعقيداً، انه كان على ابن سعود دفع معونات وهبات مالية لزعماء القبائل القوية في البلاد مقابل قيامهم بحفظ الأمن والنظام في مناطقهم .

ولغرض علاج هذه المشكلات اتجه الملك ابن سعود نحو البريطانيين وشركة ارامكو طلباً للمساعدة والقروض المالية، ففي بداية 1940 طلب ابن سعود من شركة ارامكو مبلغ (750,000) دولار وان تستعد الشركة المذكورة لإقراضه مبلغاً لا يقل عن (3,000,000) دولار .

استجابت ارامكو لطلب ابن سعود هذا وقامت بإقراضه مبلغ(2,980,988) دولار على شكل دفعات خلال سنة 1940 فضلا عن مبلغ العوائد النفطية السنوي البالغ (1,7) مليون دولار ،إلا ان المساعدات والقروض المالية التي تسلمها ابن سعود من الشركة ومن بريطانيا، لم تؤدي إلى معالجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني بلاده منها ، ولذا أبلغت الحكومة السعودية ، الشركة أن تستعد لتقديم مبلغ (6) ملايين دولار إلى السعودية خلال سنة 1941 وان تستمر في تقديم مبلغ مماثل سنوياً لمدة خمس سنوات أخرى، الا ان الشركة لم تستطع تقديم هذا المبلغ وتمكنت من توفير (3) ملايين دولار فقط ، وتعهد ممثلها فردريك ديفز (1863- 1962 F . Davis) بزيادة المبلغ إلى (6) ملايين دولار .

بعد فترة ليست طويلة على هذا الاتفاق صدر قانون الإعارة والتأجير[46] في 11 آذار 1941 حيث وجدت الشركة في هذا القانون فرصة كبيرة لها للتخلص من التزاماتها المالية تجاه الحكومة السعودية والحصول على مساعدة مالية من الحكومة الأمريكية إلى السعودية طبقاً للقانون المذكور ،على الرغم من فشل جهود موفيت إلا إنها نجحت في دفع الإدارة الأمريكية إلى تقديم مساعدة مالية للحكومة السعودية عن طريق الحكومة البريطانية .

أصبحت مع مطلع عام 1943 ذات أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي لاعتبارات من بينها ان منطقة الخليج العربي أصبحت الطريق الأكثر امناً لإيصال الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي عبر الخليج العربي وإيران [47]، ووجود احتياطي كبير فيها من النفط الذي تحول في ظروف الحرب من سلعة تجارية إلى سلعة استراتيجية ذات أهمية من الدرجة الأولى. بعد هذا التغير تحركت ارامكو مرة ثانية ونجحت هذه المرة في حمل الإدارة الأمريكية على شمول السعودية بقانون الإعارة والتأجير على اعتبار (ان الدفاع عن السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة) ورفع هذا القرار من مكانة الولايات المتحدة في نظر السعوديين واعتبر وسيلة فعالة للوقوف بوجه السياسة البريطانية التي تستهدف احتواء السعودية [48]، وبدأت

المساعدات الأمريكية بالوصول إلى السعودية وتزامن ذلك مع رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالأعمال إلى وزير مقيم في 14 نيسان 1943.

في هذه الفترة كانت الحكومة البريطانية تسعى لأضعاف مركز الولايات المتحدة في السعودية واقناع ابن سعود بالاعتماد عليها حيث اقترحت تقديم معونة مالية للمملكة تقدر بـ(12) مليون دولار خلال عام 1944 وهذا المبلغ يفوق ست مرات قيمة مساعدات الإعارة والتأجير التي اقترحتها الإدارة الأمريكية في نفس العام [49] ،ونتيجة لذلك قدم وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة إلى الرئيس فرانكلين روزفلت (1882- 1945 Franklin Roosevelt) أكدت على خطورة النشاط البريطاني حيث قال ((... إذا سمح للعربية السعودية ان تعتمد بشكل كبير على بريطانيا فإن الأخيرة سوف تطلب من الملك عبد العزيز امتيازاً نفطياً تعويضاً عن هذه المساعدة)) واردف تلك المذكرة، بتوصية إلى الرئيس في أيار 1944 طالب فيها منح السعودية مساعدة اقتصادية إضافية عاجلة حفاظاً على ما وصفه بـ (المصالح القومية) الأمريكية فيها . وتلافياً لتوسيع شقة الخلاف الأمريكي -البريطاني وقع الجانبان في 11 تموز 1944 على اتفاق لتقديم معونة مشتركة للسعودية[50].

لم يستمر برنامج المعونة الأمريكي – البريطاني المشترك طويلاً ففي آب 1944 نشب خلاف بين الطرفين بسبب رفض لندن اقتراح واشنطن زيادة المعونة إلى السعودية، فانتهزت الولايات المتحدة الفرصة ووافقت في كانون الاول 1944 على تقديم معونات مالية للسعودية تتراوح بين (28 – 57) مليون دولار للسنوات الخمس التالية استثناءً من مرسوم الإعارة والتأجير الذي كان مقرر أن ينتهي العمل به عند انتهاء الحرب العالمية الثانية [51].

وفي الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية التقى الرئيس الأمريكي روز فلت في طريق عودته من مؤتمر يالطا [52] بالملك ابن سعود في 14 شباط 1945 وذلك في البحيرات المرة عند قناة السويس على متن السفينة كوينسي، وقد كرس اللقاء لبحث مجموعة من القضايا تتعلق بالنفط والقضية الفلسطينية والقاعدة الجوية في الظهران.

ثم اندفعت دول المحور لتوجيه ضربات لمصالح الحلفاء في أنحاء العالم، إذ قامت الطائرات الإيطالية في التاسع عشر من تشرين الاول 1940 بقصف مخازن شركة نفط البحرين ، وعلى عكس ما أعلنته ايطاليا بنجاح الغارة، لم يصب بها احد ، مما دفع بالبحرية الأمريكية إلى الدخول للمرة الأولى إلى الخليج العربي في نهاية تشرين الأول 1940.

لم تلبث ان اتصلت شركة ارامكو في السادس عشر من نيسان 1942 بوزارة الخارجية الأمريكية مطالبة إياها بتوفير الحماية اللازمة للمنشآت النفطية التابعة للشركة في منطقة الظهران شرقي

المملكة العربية السعودية ، وطالبت بوجود وحدات عسكرية أمريكية ومدافع مضادة للطائرات وغطاء جوي للمنشآت النفطية بسبب التهديد الذي قد تتعرض له من جانب المحور، من جانبه قامت المفوضية الأمريكية في القاهرة بإجراء محادثات مع وزير المالية السعودي عبد الله سليمان بشأن إمكانية حصول الولايات المتحدة على طريق جوي لتحليق الطائرات الأمريكية فوق الأجواء السعودية، كما تم تسليم الملك عبد العزيز أوراق اعتماد الوزير المفوض الأمريكي في 1942 جيمس موس ممثلا للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية وهو اول وزير مفوض أمريكي في المملكة العربية السعودية، لكنه لم يباشر اعماله الا في سنة 1943[53] ،قدم القائم بأعمال المفوضية الأمريكية موس من جانبه طلبا الى وكيل وزير الخارجية السعودي يوسف بن ياسين في الرابع من اب 1942 من اجل الحصول على حق استخدام خطوط الطيران ، وقد أجيب الطلب الأمريكي في العشرين من الشهر ذاته بموافقة الملك على مساعدة الولايات المتحدة في استخدام المجال الجوي السعودي[54] .

كما حصلت الولايات المتحدة على تسهيل عسكري في الكويت وذلك عن طريق إنشاء مركز خاص لتجميع المراكب الحربية الكبيرة في منطقة الشويخ وتسليمها الى وكالة النقل المائي في الجيش البريطاني[55] .

اما في عمان ومسقط فقد ابدى سلطان عمان رغبته في منح الولايات المتحدة تسهيلات ارضية في مسقط وصلالة عبر شركة طيران بان امريكان(Pan American Airways) على غرار التسهيلات الممنوحة للبريطانيين[56] ، وتضمنت موافقة السلطان استخدام المطارات ووضعها تحت سلطة الجيش الامريكي ، كما ان هذه الموافقة شملت السماح للجيش الامريكي والمدنيين باستخدام هذه التسهيلات .

حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات اخرى في مطار الظفرة في مشيخات الساحل[57] الى جانب مسقط وصلالة ، وفي جزيرة مصيره التي كان سلاح الجو الملكي البريطاني يسيطر عليها منذ الثلاثينات ، وقد وصف الأمريكان جزيرة مصيره بأنها ستكون محطة انطلاق نحو الشرق الأقصى ، وفعلا هبطت الطائرات الأمريكية في أواخر آب 1942 في ذلك المطار ، كما وافق السلطان على منح القوة الجوية الأمريكية تسهيلات عسكرية اخرى بموافقة بريطانيا في منطقة رأس الحد وخور جراما ، فضلا عن محطات تزود بالوقود في اراضي مسقط وعمان، وتسهيلات اخرى حصلت عليها القوات الامريكية في الشارقة[58] .

وفي البحرين شهدت قاعدة الجفير البريطانية وصول عدد كبير من السفن الحربية الامريكية ، اذ وصلت اعداد السفن ذروتها سنة 1944 حيث بلغت (188) سفينة ، كما حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية اخرى في الشارقة في القاعدة الجوية البريطانية فيها.

وعلى الشاطئ المقابل دخلت القوات الأمريكية الى إيران في الأول من كانون الثاني 1943 بقوة تقدر بحوالي (30,000) جندي، وبررت الولايات المتحدة عملها بأنه لتامين طرق المواصلات بين دول الحلفاء ، وقد استقرت القوات الأمريكية على السواحل الشرقية للخليج العربي، وقامت بالسيطرة على موانئ المحمرة وبوشهر وبندر شاهبور وعملت على تطويرها ، كما قامت بعمليات لتطوير سكك الحديد وإنشاء بعض الطرق البرية باتجاه الشمال ، من اجل نقل الإمدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي [59].

وفي شباط 1943 شملت الادارة الأمريكية المملكة العربية السعودية بقانون الإعارة والتأجير بقرار من الرئيس روزفلت، وفي نيسان 1943 جرت مناقشات بين الملك عبد العزيز آل سعود والمفوضية الامريكية في جدة بشأن القانون، وعبر الملك عن سروره بشمول السعودية بقانون الإعارة ، وقد وصلت اول شحنة من مساعدات الإعارة الى السعودية وكانت عبارة عن عربات للنقل، وطالب السعوديون بعد ذلك بتقديم مساعدات عسكرية في ظل قانون الإعارة، وكان هذا الطلب عن طريق الوزير البريطاني المفوض في جدة، ذلك ان المملكة العربية السعودية كانت تقع ضمن المنطقة المخصصة لبريطانيا حسب الاتفاق الذي عقد بين الولايات المتحدة وبريطانيا لتقسيم مناطق العالم ابان الحرب، فحصلت الولايات المتحدة على مسؤولية المحيط الهادي والصين والامريكيتين وقارة استراليا واليابان، اما بريطانيا فحصلت على مسؤولية الهند وسنغافورة والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط [60].

اثر اللقاء بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت أعلنت المملكة العربية السعودية الحرب على دول المحور في الاول من اذار 1945، مقابل الحصول على بعض الأسلحة الخفيفة التي فاضت عن حاجة الحرب والموجودة في إيران ، كما وافق الملك عبد العزيز رسميا على اقامة قاعدة عسكرية امريكية في الظهران بشرط إخلائها بعد ثلاثة سنوات من نهاية الحرب [61].

الخاتمة :

تعد سياسة الباب المفتوح من السياسات المهمة التي اتبعتها دول الخليج العربي في إدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية ،وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز التواصل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي مع مختلف دول العالم .

كما ساعدت على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط التجارة وتبادل الخبرات والتكنولوجيا،وأصبحت دول الخليج، بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، طرفاً فاعلاً في القضايا الإقليمية والدولية ،وفي الوقت نفسه، مكنت سياسة الباب المفتوح هذه الدول من تنويع شراكاتها وعدم الاعتماد على طرف دولي واحد ،وقد انعكس ذلك على مشاريع التنمية والتحديث والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها المنطقة ،ومع ذلك فإن نجاح هذه السياسة يتطلب المحافظة على التوازن بين الانفتاح الخارجي وحماية المصالح الوطنية والأمن والاستقرار الداخلي ،ومن هنا يمكن القول إن سياسة الباب المفتوح ستظل خياراً مهماً لدول الخليج العربي، شريطة أن تقوم على المصالح المتبادلة والاحترام المتوازن للسيادة ،وبذلك أصبحت هذه السياسة إحدى الأدوات التي أسهمت في تعزيز مكانة الخليج العربي ودوره في النظامين الإقليمي والدولي .

الهوامش:

---

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، بغداد، دار الرشيد، 1979، ص18.

(2) ايهاب حسين علي ،التطورات الاقتصادية في امارات الساحل العماني 1892-1939،رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ،2015، ص11-13.

(3) صبري فارس الهيتي ، المصدر السابق، ص19.

(4) معتز سلامة ،العلاقات السياسية العراقية الامريكية 1979-2003، الجزيرة نت ،على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.ne

(5) هايل ودعان الدعجة ،سياسة الباب المفتوح ،صحيفة الرأي ،الثلاثاء 2005/5/3 .الموقع الالكتروني http://alrai.com/article

(6) نوري عبدالحميد خليل ،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، (بغداد ، 1980) ، ص20 ؛ وللمزيد من المعلومات عن الصراع الدولي على نفط العراق ، انظر : بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939 - 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2003 .

(7) عبد الملك خلف التميمي ،ابحاث في تاريخ الكويت ،دار قرطاس للنشر ،الكويت ،1998 ،ص88 -89

(8) وداد خضير حسين واخرون ، العلاقات السعودية الامريكية في المجال العسكري 1968 – 1981،مجلة كلية الآداب ،مجلد 1 ، العدد 3 ،في ايار 20011 ،ص200-202 .

(9) لما القصيبي ، النفط السعودي.. من بداية متواضعة إلى شريان الطاقة الرئيسي في العالم،صحيفة الشرق المطبوعة، العدد ٦٥٩، بتاريخ ٢٣-٠٩-٢٠١٣ص18،الموقع الالكتروني :

https://ar.wikipedia.org

(10) سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية الأمريكية(1975-1982) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2007،ص 12.

(11) محمد علي تميم، العلاقات الامريكية السعودية(1964-1975) .أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص49.
(12) خليل علي مراد، ، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1979، ص29.
(13) اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1933-1950 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2004، ص 39.
(14) محمد علي تميم، المصدر السابق، ص 50
(15) إبراهيم عبد المجيد محمد ، أثر النفط على قيام الدولة الإمارات، في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز، دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص20 -22 .
(16) عمار وجيه محمود نجم الجبوري، نفط الخليج العربي وأثره في العلاقات المحلية وانعكاساته الإقليمية (1927-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية. جامعة تكريت، 2010، ص40.
(17) . عمار وجيه الجبوري، المصدر السابق، ص 36؛ جمال زكريا، المصدر السابق ، ص472.
(18) . سوسن عبد الجبار، المصدر السابق، ص 43.
(19) . حسين محسن هاشم ،سياسة الباب المفتوح دارسة ،تاريخية في جذورها ومنابعها ،مجلة جامعة ذي قار ،مج 10،العدد 1 ،اذار 2015، ص ص 12-14.
(20) . طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه(1928-1939)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، 1980، ص 329-331.
(21) . سبلة طلال ياسين، التطورات في سلطنة عمان خلال الخطة النفطية الثانية (1981-1985) مجلة دراسات تاريخية، العدد 17، كانون الأول 2014، ص 226-267.
(22) . جعلان ، الاقتصاد في عمان ،مكتبة البحوث ،تاريخ النشر 2006/9/2،ص ص 3-5.
(23) . سيد فاروق حسنت، مسح تاريخي للمصالح الاوربية في منطقة الخليج العربي ، ترجمة محمد عبد الغني سعودي ،دراسات الخليج والجزيرة والعربية ، العدد 25، ص ص 7-9.
(24) . المصدر نفسه، ص43.
(25) . خليل علي مراد ، المصدر السابق، ص14-15.
(26) . فؤاد شهاب ،تطور الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي ،مكتبة فخراوي ،جامعة البحرين ،د ت ،ص25.
(27) . فاطمة صادق عباس علي السعدي، تجارة عمان الخارجية في عهد السيد سعيد بن سلطان(1806-1856)، أطروحة دكتوراه كلية التربة، الجامعة المستنصرية، 2010.
(28) . مراد ، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1979، ، ص28.
(29) . طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980، ص147 .
(30) . المصدر نفسه ، ص150 .
(31) . مراد ، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، ص30 .
(32) . محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، عالم المعرفة ،1999، ص144.
(33) . وحيد عبد المجيد ، ادارة ريغان والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط ،المستقبل العربي،(مجلة)، العدد73، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1985، ص15.

(34) . كريم جيجان العلواني وخضير سطم مكحول ،الاهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي واثرها في جذب الاطماع الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ص109 مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية العدد الثالث 2010 ص 109.

(35) . مراد ، تطور المصالح الأمريكية ، ص 21 .

(36) . المصدر نفسه ، ص 22 .

(37) . ومن هذه الكنائس ، الكنيسة الانجيلية الوطنية في المنامة 1904 ، الكنيسة الانجيلية الوطنية في الكويت 1932 ، الكنيسة الانجيلية الأمريكية في الأحمدي 1956 ، الكنيسة الانجيلية الأمريكية في عمان وكلمة الوطنية مقصودة بها (من تنصروا من أهل البلاد يتولون بأنفسهم شؤون الكنيسة التي ينتمون إليها.

(38) . خالد البسام ، صدمة الاحتكاك حكايات الإرسالية الأمريكية في الخليج و الجزيرة العربية 1892- 1925، بيروت ، دار الساقي، 1995، ص5.

(39) . خالد البسام ،المصدر السابق ، ص6.

(40) . نهاده حسين الاسدي، الارساليات التبشيرية الامريكية في العراق وموقف الدولة العثمانية منه، مجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 19، 2011، ص 21-35

(41) . خالد البسام ، المصدر السابق ،ص7 .

(42) . سوسن جبار عبد الرحمن، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971 . 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص 34-38؛ عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، مركز زايد للتاريخ والاثار، الامارات، 2000.

(43) . زياد خلف عبدالله محمد الجبوري السياسة الامريكية الخارجية تجاه السعودية 1990-2003،رسالة ماجستير، غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية ،ص 110-111.

(44) . بوشر العمل فيها عام 1944 وانتهى العمل بها في عام 1946 بكلفة (4) ملايين دولار ومن الجدير بالذكر ان فكرة إنشاء قاعدة عسكرية في السعودية تعود إلى عام 1942 .

(45) . سجاد عبد المنعم مصطفى، القواعد والتسهيلات الامريكية في الخليج العربي 1945-1978، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة الانبار 2011، ص 16-18.

(46) . نص هذا القانون على ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لبريطانيا خاصة والحلفاء عامة بالمال والسلاح والمواد الأخرى على سبيل الإعارة والتأجير وبلغ مقدار ما دفعته الولايات المتحدة من أموال بموجب المرسوم هذا (51) مليار دولار كانت حصة بريطانيا وحدها (31) مليار دولار . وقد انتهى العمل بهذا المرسوم في أيار 1945.

(47) . زياد خلف عبدالله محمد الجبوري ،المصدر السابق ، ص112.

(48) . عبدالعزيز بن عبدالله العيسى ،العلاقات السعودية الأمريكية ،جريدة الرياض،العدد13794،مؤسسة اليمامة الصحفية،2006،ص8.

(49) . المصدر نفسه ، ص10.

(50) . سجاد عبد المنعم مصطفى، المصدر السابق، ص 16 ؛محمد علي تميم، المصدر السابق، ص 55.

(51) . المصدر نفسه ، ص57.

(52) . انعقد هذا المؤتمر في مدينة يالطا على البحر الأسود في شبه جزيرة القرم من الرابع وحتى الثاني عشر من شباط 1945 حضره الرئيس الأمريكي روز فلت والروسي جوزيف ستالين J. Stalin ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل للبحث في سبيل مواصلة الحرب ضد المحور وتحديد مناطق النفوذ لكل منهما .

(53) . زياد خلف عبد الله، السياسة الأمريكية تجاه السعودية 1990-2003، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، 2005، ص7.

(54) . سجاد عبد المنعم مصطفى، المصدر السابق، ص 16-18...
(55) . خليل علي مراد، المصدر السابق، ص113.
(56) . كانت بريطانيا حصلت على العديد من التسهيلات العسكرية في عمان والبحرين ومشيخات ساحل الامارات واليمن و صلالة و ومصيره والظفرة والمحرق والجفير وجبل علي والهملة والصخير وبيت الفليج وعذبة والبريمي والشارقة وقاعدة الشعيبة في البصرة ، منذ ثلاثينات القرن العشرين.
(57) . تشمل مشيخات الساحل كلاً من ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة ام القيوين الفجيرة والتي اتحدت فيما بعد مكونة دولة الامارات العربية المتحدة سنة 1971.
(58) . سجاد عبد المنعم مصطفى، المصدر السابق، ص 16-18.
(59) . المصدر نفسه ، ص19.
(60) . سجاد عبد المنعم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 16-18.
(61) . اليكسي فاسلييف ، تاريخ العربية السعودية ، دار التقدم، موسكو، 1986، ص256.

المصادر:

1. اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1933-1950 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2004 .
2. ايهاب حسين علي ،التطورات الاقتصادية في امارات الساحل العماني 1892-1939،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ،2015.
3. بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني.الأمريكي في العراق 1939 .1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة الموصل ، 2003 .
4. جعلان ، الاقتصاد في عمان ،مكتبة البحوث ،تاريخ النشر 2006/9/2.
5. حسين محسن هاشم ،سياسة الباب المفتوح دارسة ،تاريخية في جذورها ومنابعها ،مجلة جامعة ذي قار ،مج 10،العدد 1 ،اذار 2015.
6. خالد البسام ،صدمة الاحتكاك حكايات الإرسالية الأمريكية في الخليج و الجزيرة العربية 1892- 1925، بيروت ، دار الساقي، 1995،ص5.
7. زياد خلف عبد الله، السياسة الأمريكية تجاه السعودية 1990-2003، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.
8. سبلة طلال ياسين، التطورات في سلطنة عمان خلال الخطة النفطية الثانية (1981-1985) مجلة دراسات تاريخية، العدد 17، كانون الأول 2014.
9. سجاد عبد المنعم مصطفى، القواعد والتسهيلات الامريكية في الخليج العربي 1945-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار 2011 .
10. سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية . الأمريكية(1975-1982)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2007.
11. سوسن جبار عبد الرحمن، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971 . 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006،
12. سيد فاروق حسنت، مسح تاريخي للمصالح الاوربية في منطقة الخليج العربي ، ترجمة محمد عبد الغني سعودي ،دراسات الخليج والجزيرة والعربية ، العدد 25.
13. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، بغداد، دار الرشيد، 1979،
14. طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980.

15. عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، مركز زايد للتاريخ والاثار، الامارات، 2000.
16. عمار وجيه محمود نجم الجبوري، نفط الخليج العربي وأثره في العلاقات المحلية وانعكاساته الإقليمية (1927-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية. جامعة تكريت، 2010.
17. فاطمة صادق عباس علي السعدي، تجارة عمان الخارجية في عهد السيد سعيد بن سلطان(1806-1856)، أطروحة دكتوراه كلية التربة، الجامعة المستنصرية، 2010 .
18. فؤاد شهاب ،تطور الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي ،مكتبة فخراوي ،جامعة البحرين ،د ت.
19. لما القصيبي ، النفط السعودي.. من بداية متواضعة إلى شريان الطاقة الرئيسي في العالم ،صحيفة الشرق المطبوعة، العدد ٦٥٩، بتاريخ ٢٣-٠٩-٢٠١٣ص18،الموقع الالكتروني : https://ar.wikipedia.org.
20. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، عالم المعرفة ،1999.
21. محمد علي تميم، العلاقات الامريكية السعودية(1964-1975) . أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.
22. مراد ، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1979
23. معتز سلامة ،العلاقات السياسية العراقية الامريكية 1979-2003، الجزيرة نت ،على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.ne.
24. نهاده حسين الاسدي، الارساليات التبشيرية الامريكية في العراق وموقف الدولة العثمانية منه، مجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 19، 2011 .
25. نوري عبدالحميد خليل ،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، (بغداد ، 1980) ،
26. هايل ودعان الدعجة ،سياسة الباب المفتوح ،صحيفة الرأي ،الثلاثاء 2005/5/3 .الموقع الالكتروني http://alrai.com/article.
27. وحيد عبد المجيد، ادارة ريغان والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط ،المستقبل العربي،(مجلة)، العدد73، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1985.
28. وداد خضير حسين واخرون ، العلاقات السعودية الامريكية في المجال العسكري 1968 – 1981،مجلة كلية الاداب ،مجلد 1 ، العدد 3 ،في ايار 20011 .
29. اليكسي فاسلييف ، تاريخ العربية السعودية ، دار التقدم، موسكو، 1986 .

Sources:

.1Ayad Nazim Jassim Al-Alwani, American Oil Concessions in the Kingdom of Saudi Arabia 1933-1950: A Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Babylon, 2004.

.2Ihab Hussein Ali, Economic Developments in the Emirates of the Omani Coast 1892-1939, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Humanities, University of Babylon, 2015.

.3Bashar Fathi Jassim Al-Akeedi, The British-American Influence Struggle in Iraq 1939-1958, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Mosul, 2003.

.4Jaalan, The Economy in Oman, Research Library, Published September 2, 2006 .

.5Hussein Mohsen Hashem, The Open Door Policy: A Historical Study of its Roots and Sources, Journal of Thi Qar University, Vol. 10, No. 1, March 2015.

.6Khalid Al-Bassam, The Shock of Friction: Tales of the American Mission in the Gulf and the Arabian Peninsula 1892-1925, Beirut, Dar Al-Saqi, 1995, p. 5.

.7Ziad Khalaf Abdullah, American Policy Towards Saudi Arabia 1990-2003, Unpublished Master's Thesis submitted to the Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2005.

.8Sabla Talal Yassin, Developments in the Sultanate of Oman During the Second Oil Plan (1981-1985), Journal of Historical Studies, Issue 17, December 2014.

.9Sajjad Abdul-Munim Mustafa, American Bases and Facilities in the Arabian Gulf 1945-1978, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Anbar, 2011.

.10 Salma Adnan Muhammad Al-Kabasi, Saudi Oil and its Impact on Saudi-American Relations (1975-1982), Unpublished Doctoral Thesis, College of Arts, University of Basra, 2007.

.11Sawsan Jabbar Abdul Rahman, The Arabian Gulf in American Foreign Policy 1971-1988, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Mosul, 2006.

.12Sayed Farouk Hassan, A Historical Survey of European Interests in the Arabian Gulf Region, Translated by Muhammad Abdul Ghani Saudi, Gulf, Arabian Peninsula, and Arab Studies, Issue 25.

.13Sabri Faris Al-Hiti, The Arabian Gulf: A Study in Political Geography, Baghdad, Dar Al-Rasheed, 1979.

.14Talib Muhammad Waheem, British-American Rivalry over Arabian Gulf Oil, Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Baghdad, 1980.

.15Abdul Malik Khalaf Al-Tamimi, Proselytizing in the Arabian Gulf Region, Zayed Center for History and Archaeology, UAE, 2000.

.16Ammar Wajih Mahmoud Najm Al-Jubouri, Arabian Gulf Oil and its Impact on Local Relations and Regional Repercussions (1927-1981), Unpublished Master's Thesis, College of Education, Tikrit University, 2010.

.17Fatima Sadiq Abbas Ali Al-Saadi, Oman's Foreign Trade during the Reign of Sayyid Said bin Sultan (1806-1856), Doctoral Dissertation, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2010.

.18Fouad Shihab, The Evolution of American Strategy in the Arabian Gulf, Fakhrawi Library, University of Bahrain, n.d.

.19Lama Al-Qusaibi, Saudi Oil: From Humble Beginnings to the World's Main Energy Artery, Al-Sharq Newspaper, Issue 659, September 23, 2013, p. 18, Website: https://ar.wikipedia.org.

.20Mohammed Al-Rumaihi, Oil and International Relations: An Arab Perspective, Alam Al-Ma'rifah, 1999.

.21Muhammad Ali Tamim, American-Saudi Relations (1964-1975), PhD dissertation, College of Education, University of Mosul, 2002.

.22Murad, The Evolution of American Policy in the Arabian Gulf Region (1941-1947), PhD dissertation, College of Arts, University of Baghdad, 1979.

.23Mu'taz Salama, Iraqi-American Political Relations 1979-2003, Al Jazeera Net, available at: https://www.aljazeera.net.

.24Nahada Hussein Al-Asadi, American Missionary Activities in Iraq and the Ottoman State's Stance Towards Them, International Politics Journal, Al-Mustansiriya University, Issue 19, 2011.

.25Nouri Abdul-Hamid Khalil, The Political History of Oil Concessions in Iraq, (Baghdad, 1980.(
.26Hayel Da'an Al-Da'jah, "The Open Door Policy," Al-Rai Newspaper, Tuesday, May 3, 2005. Website: http://alrai.com/article
.27Wahid Abdel-Majid, "The Reagan Administration and American Policy in the Middle East," Al-Mustaqbal Al-Arabi (Journal), Issue 73, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 1985.
.28Widad Khudair Hussein et al., "Saudi-American Relations in the Military Field 1968–1981," Journal of the Faculty of Arts, Volume 1, Issue 3, May 2011.
29. Alexei Vasiliev, A History of Saudi Arabia, Progress Publishers, Moscow, 1986.

The Arabian Gulf in American policy (the Open albab Policy) until 1945

Assist Prof. Dr. Ehab Husin Ali Husin
Babylon Open Educational College
Ministry of Education
alehab446@gmail.com

Keywords: Open door. Superpowers . Political influence .

Summary:

The Open Door Policy is a principle of American foreign policy formulated in the late nineteenth and early twentieth centuries, specifically in 1899. Its primary objective was to guarantee free trade for all nations and ensure they had equal trading opportunities. This was achieved through a series of diplomatic letters sent in 1899 by US Secretary of State John Hay to the major powers of the time, such as Britain, France, Germany, Russia, Italy, and Japan. China was seen as the focus of its trade, as China was experiencing a state of weakness (the end of the Qing Dynasty), and European countries and Japan began to seize parts of it and establish what are known as (areas of influence). The United States, which was a rising economic power and wanted to expand in the Asian market, feared that the Chinese market would be closed to its traders if the country was divided into parts, so it worked to ensure that all countries enjoyed equal trade and customs rights within China.And that China should not grant special privileges to one country in its sphere of influence. Most European countries and Japan agreed to the American proposal, as each country announced its agreement on the condition that the other countries agree completely and without exception. However, the American Secretary of State considered those responses as final approval and declared the policy a success.